The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 12,N.1, P P. 211-232
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٢، العدد١، ٢٠٢٠ ص ص ٢١١-٢٣٢

The effect of monetary policy on growth rates in Iraq economy for period (1995-2017)

أثر السياسة النقدية في معدلات النمو في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١٧)

*د.باسمه علوان حسين ** فاضل كاظم عبد

Abstract :The impact of monetary policy on the growth of gross national product on the Iraqi economy for the period (1995 - 2017(

The transition to a market economy and activate the forces of supply and demand in the management of the Iraqi economy, consider the one of the most important procedural steps that have been adopted for the advancement of the Iraqi economy and modernize in accordance with visions based on stimulating individual initiatives and reduce the role of the state, which exhausted after two decades and a half of wars and economic sanctions, Despite the absence of an economic strategy that sets the course of this transformation, many ministries and government institutions have initiated this goal, which has cost some confusion in performance, which gave the opposite impression to supporters of these measures.

The monetary policy in Iraq has played a key role in balancing the macro-monetary variables in the Iraqi economy after the fall of the former regime as a result of the independence

*وزارة التربية /مديرية المناهج
**ديوان محافظة بابل

obtained by the Central Bank of Iraq and freedom from the central constraints that prevailed before the science of 2003.

In order for monetary policy to play its full role in achieving stability, it must reach the level of optimization to achieve the country's objectives of macroeconomic stability, development and comprehensive employment, which are similar to the same objectives as the central bank in the overall economic objectives aimed at achieving the economic prosperity of the country.

The objective of this study is to identify the failures in the performance of monetary policy and to evaluate the efficiency of the modern monetary instruments used. The objective of this study is to identify the tools of monetary policy that are effective in achieving high economic growth rates and to identify the effects and causes that impede economic growth and prosperity. As a currency auction, which contributed greatly to the reduction and control of inflation despite the exorbitant costs of those policies.

The problem of research is the suffering of the Iraqi economy from sharp increases in the supply of money, which in turn leads to a rise in the general level of prices and thus the deterioration of the Iraqi exchange rate, and then low rates of economic growth.

The research started from the hypothesis that the monetary policy tools during the period from 1995 to 2003 had a negative impact on economic growth rates, while the effect of this after 2003 changed to become positive.

The first side discussed the theoretical framework of monetary policy and economic growth, while the second discussed the monetary policy in Iraq for the period (1995 - 2017), while the third was devoted to measure the impact of monetary policy in growth Economic situation in Iraq for the period 1995-2017.

Key words: Gross national product growth, exchange rates, money supply, consumer price index.

المستخلص : تم اختيار موضوع هذا البحث من أجل تحليل فاعلية ادوات السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، والتعرف على الاثار والمسببات التي تعيق تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، فكان هدف البحث هو تشخيص الاخفاقات في أداء السياسة النقدية وتقييم كفاءة الادوات النقدية الحديثة المستخدمة، كمزاد العملة، والتي ساهمت الى حد كبير في الحد من التضخم والسيطرة عليه على الرغم من الكلف الباهظة لتلك السياسات.

أما مشكلة البحث فهي معاناة الاقتصاد العراقي من ارتفاعات حادة في عرض النقد الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تدهور سعر الصرف العراقي، ومن ثم تدني معدلات النمو الاقتصادي .

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان ادوات السياسة النقدية خلال المدة من ١٩٩٥-٢٠٠٣ كانت تؤثر بشكل سلبي في معدلات النمو الاقتصادي، بينما اختلف هذا التأثير بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح ايجابياً.

ولغرض اثبات تلك الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور، إذ ناقش المحور الاول الاطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي.، فيما ناقش المحور الثاني السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٥- ٢٠١٧)، أما النحور الثالث فقد كُرّس لقياس اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٧).

الكلمات المفتاحية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، عرض النقد، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المقدمة :-

يمثل هدف التحول الى اقتصاد السوق وتفعيل قوى العرض والطلب في ادارة الاقتصاد العراقي، واحداً من اهم الخطوات الاجرائية التي تم اعتمادها من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتحديثه وفق رؤى تعتمد على تحفيز المبادرات الفردية وتقليل دور الدولة التي خرجت منهكة بعد عقدين ونصف من الحروب والحصار الاقتصادي، فعلى الرغم من غياب الاستراتيجية الاقتصادية التي تحدد مسارات هذا التحول، الا ان العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بادرت في الوصول الى هذا الهدف، الامر الذي كلف بعض الارباك في الاداء مما اعطى انطباعاً عكسياً للمؤيدين لهذه الاجراءات.

وقد كان للسياسة النقدية في العراق الدور الفاعل في موازنة المتغيرات النقدية الكلية في الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام البائد نتيجة للاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي والتحرر من قيود المركزية التي كانت سائدة قبل علم ٢٠٠٣.

ومن اجل ان تقوم السياسة النقدية بدورها الكامل في تحقيق الاستقرار يجب ان تبلغ مستوى الامثلية لبلوغ اهداف البلاد في استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية وتحقيق الاستخدام الشامل، والتي

تماثل الاهداف نفسها التي يعمل عليها البنك المركزي ضمن الاهداف الاقتصادية الاجمالية الرامية الى تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد .

وقد تم اختيار موضوع البحث هذا بغية التعرف على ادوات السياسة النقدية الفاعلة والمؤثرة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، والتعرف على الاثار والمسببات التي تعيق تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، والهدف من هذا الموضوع هو تشخيص الاخفاقات في أداء السياسة النقدية وتقييم كفاءة الادوات النقدية الحديثة المستخدمة، كمزاد العملة، والتي ساهمت الى حد كبير في الحد من التضخم والسيطرة عليه على الرغم من الكلف الباهظة لتلك السياسات.

أما مشكلة البحث فهي معاناة الاقتصاد العراقي من ارتفاعات حادة في عرض النقد الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تدهور سعر الصرف العراقي، ومن ثم تدني معدلات النمو الاقتصادي .

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان ادوات السياسة النقدية خلال المدة من ١٩٩٥-٢٠٠٣ كانت تؤثر بشكل سلبي في معدلات النمو الاقتصادي، بينما اختلف هذا التأثير بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح ايجابياً.

ولغرض اثبات تلك الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور، إذ ناقش المحور الاول الاطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي.، فيما ناقش المحور الثاني السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٥- ٢٠١٧)، أما النحور الثالث فقد كُرّس لقياس اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٧).

أولاً :- الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

١-مفهوم السياسة النقدية ورأي المدارس الاقتصادية فيها :-

تمثل السياسة النقدية اداة رئيسة من ادوات السياسة الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالأسعار و الاستثمار والناتج والدخل، ان مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الاهداف والوظائف تبعاً لتطور النظريات النقدية، وللسياسة النقدية معنيين [١]:

١. السياسة النقدية بمعناها الضيق:

تشير السياسة النقدية بمعناها الضيق الى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق اهداف اقتصادية معنية كهدف النمو والاستخدام الكامل، وبالمفهوم التقليدي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الاثر

[١] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق، دار الصف للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص٢٥٨.

على سعر الفائدة في السوق النقدي، ويرى اخرون ان السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الانفاق الكلي من خلال سعر الفائدة ووفرة الائتمان[١].

٢. السياسة النقدية بمعناها الواسع:

وتعني جميع الاجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تعني العمل الذي يُوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدَّين الحكومي[٢].

وكذلك تمثل السياسة النقدية السياسات والاجراءات الخاصة بالتأثير في مستوى الناتج والاسعار عن طريق عرض النقد، ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها في حجم الانفاق (الاستهلاك والاستثمار) وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بعرض النقد، فزيادة عرض النقد تعمل على تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع حجم الناتج القومي، وهذا ما يعرف بدورة السياسة النقدية في اطار النموذج الكينزي الخاص بالطلب الفعال[٣].

السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك في السياسة النقدية بنظرتهم الى النقود ووظائفها، اذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على انها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واسقطوا من حساباتهم وظيفتها بوصفها اداة للازدهار او الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الاسواق، ولقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد ايماناً منهم بأن هناك نظاماً اقتصادياً يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد اذ ما تركت دون تدخل من قبل السلطات العامة (قانون ساي say law)[٤].

السياسة النقدية في التحليل الكينزي:-

قام كينز بدراسة وتحليل الازمة الاقتصادية التي سميت بالكساد الكبير في عام ١٩٢٩ وأستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي يفترض تحقيق التشغيل الكامل بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة، وأكد ان الدخل القومي يمكن إن يتحدد عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل، وبيّن كينز ان مقدار الانتاج الكلي الذي يحققه المنتجون في كل فترة زمنية يتوقف على مقدار الطلب الكلي الفعال خلال تلك الفترة، لذا فان كينز يرى أن مستوى التشغيل وحجم الانتاج ومقدار الدخل

---

[١] هيل عجمي الجنابي ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنش، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٩م ، ص٣٠.

[٢] عباس كاظم الدعي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٩

[٣] فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المؤلف للنشر، الطبعة الرابعة ، الرياض ،٢٠٠٠م ، ص ١٢٣.

[٤] عباس كاظم الدعمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١.

القومي يتوقف بشكل أساس على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتوقف بدوره على عنصرين أساسيين، هما الطلب على الادخار والطلب على الاستثمار[١].

اما السياسة النقدية فتحدد اهميتها من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الابقاء على مستويات الائتمان الكلي اللازمة لتحقيق قدر اكبر من التشغيل باقل ارتفاع ممكن في الاسعار . ذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم او ركود)[٢].

اهمية السياسة النقدية واهدافها : -

تأتي اهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي والتأثير على اسعار الفائدة، كما ان للسياسة النقدية دور مهم في معالجة التضخم وخصوصاً في الدول النامية نظراً للارتفاع الكبير في معدلات التضخم.

اما اهداف السياسة النقدية فتتمثل بالاتي[٣]:

١- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.

٢- الاسهام في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، وبما يخدم تطور الاقتصاد الوطني.

٣- الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بمسار يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.

٤- مساندة عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي الى زيادة الاهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

٥- رفع معدلات الادخار من خلال جمع المدخرات المحلية وتعبئتها، والتي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية.

٦- الاسهام في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

ادوات السياسة النقدية

وللسياسة النقدية نوعان من الوسائل او الادوات تتمثل في :-

١- الوسائل الكمية او العامة

---

[١] محمد صالح، السياسة النقدية في سورية ، دار الرضا للنشر ، ط١ ، دمشق، ٢٠٠٥م – ١٤٢٤ه ،ص١٥ .

[٢] المصدر السابق نفسه، ص١٨.

[٣] نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار الصفاء، الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٩م، ص ص٧٩.

ويطلق على هذه الوسائل او الادوات احيانا بالأدوات غير المباشرة، والغرض من استخدام الوسائل الكمية في التأثير في كمية الائتمان المصرفي، وينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الاجمالية، وعلى هذا الاساس تستطيع السياسة النقدية التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال هذه الوسائل الكمية[١].

وتتضمن الوسائل الكمية او العامة الادوات الاتية:

أ- سعر اعادة الخصم: يقصد بسعر اعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عند لجوء الاخيرة الى اعادة خصم الاوراق التجارية او المالية الحكومية القصيرة الاجل التي بحوزتها، او الاقتراض بضمان الاوراق المالية الحكومية من اجل حصولها على موارد نقدية جديدة او اضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على فتح الائتمان وخلق ودائع جديدة جارية[٢].

ب-عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية، من خلال بيع او شراء السندات الحكومية والخاصة، بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية والتأثير في قدرتها على خلق الائتمان، وبالتالي تغيير كمية النقود المتداولة بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي[٣].

ت- شبه الاحتياطي القانوني: وتتمثل في شبه الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من لدن المصارف التجارية لدى البنك المركزي، اذ يقوم المصرف المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة والنقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة، وتغيير هذه النسبة يغيّر بدوره من قدرة المصارف التجارية الكمية على فتح الائتمان المصرفي[٤].

٢- الوسائل النوعية :

تستهدف الوسائل النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان ازاء بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل اهمية استراتيجية، والتأثير في حجم القروض الممنوحة الى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها وامد استحقاقها[٥].

وتتضائل اهمية الوسائل الكمية او العامة في الدول النامية، وتتزايد اهمية الوسائل النوعية، ومن الممكن استخدام تلك الوسائل للحد من القروض التي لا تدعم عملية التنمية الاقتصادية، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاساسية التي تستند اليها عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً : الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

١- المفهوم العام للنمو الاقتصادي.

---

(١) د. اكرم حداد ومشهور مذلول ، النقود والمصارف ، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٥م ص ١٨٦.

(٢) نصر حمود مزنان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨١.

(٣) هيل عجمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤

(٤) نصر محمود مزنان ، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٨٤.

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج او الدخل الحقيقي، أي معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي، ويميل غالبية الاقتصاديين للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من الدخل القومي الاجمالي[١]، حيث ان:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل القومي الإجمالي الحقيقي

عدد السكان

ومعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الاجمالي الحقيقي مطروحاً منه معدل التغير في السكان، وبهذا يفضل معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي لأنه يأخذ في حساباته معدل التغير في السكان.

كما ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني ولعله علينا ان نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة، فالحروب والتقلبات الطبيعية التي قد يكون لها الاثر على معدلات النمو.

ولكل هذا فان النمو العابر لا يمثل نمواً بالمعنى الاقتصادي وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:

* تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
* ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
* ان تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولايهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، او بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية اخرى، اضافة الى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية[١].

٢- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

تُمثل عملية النمو الاقتصادي تفاعلاً بين عوامل عديدة اقتصادية وفنية واجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها، والتي تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بعملية النمو ذاتها، وحيث اننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على احداث النمو الاقتصادي فسنتناول فيما يلي اهم هذه العوامل[٢]:

---

[١] فايز بن لبراهيم الحبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(١) محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ. ص٧٣-٧٧

(٢) فايز بن ابراهيم الحبيب، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٤.

أ- راس المال: الذي ينقسم الى رأس مال عيني وراس مال بشري، فراس المال العيني هو كل اصل منتج كالآلات والمعدات، ويعبر المفهوم الشامل لرأس المال بجانب الآلات والمعدات الى كل ما يتعلق بالتجهيزات الاساسية من مبان وطرق ومطارات وغيرها، هذه التجهيزات تعمل على توفير الخدمات اللازمة للقيام بالمشروعات الانتاجية والتي تعمل على زيادة الناتج القومي ومن ثم تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، أما رأس المال البشري فيُعد الانسان الركيزة الاساسية لتحقيق النمو، وهي في الوقت ذاته الهدف الاساس الذي تسعى عملية النمو لتوفير الحياة الكريمة له، ومن ثم يعد رأس المال البشري، الذي هو نواته الانسان في المجتمع، من اهم العوامل التي تدفع بالنمو الاقتصادي في المجتمع، ولا يقتصر تكوين رأس المال البشري على التدريب والتعليم وانما يعتمد على توفير الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وتطوير العنصر البشري والمساهمة في رفع مستوى الناتج القومي .

ب-السكان: يأتي دور السكان باعتباره المصدر الرئيس للعنصر البشري الذي يمثل الطلب الفعال في المجتمع، ففي بعض المجتمعات تمثل قلة عدد السكان عقبة امام تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتمثل في مجتمعات اخرى كثرة عدد السكان عقبة امام النمو الاقتصادي في المجتمع، كما ان العقبات التي تقف امام النمو ليست عدد السكان بل قد ترجع الى السياسات الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية التي تتسم بها هذه المجتمعات[٣].

ت- التقدم الفني: يُعد التقدم الفني من العناصر المهمة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، ولا يقتصر دور التقدم الفني على الاختراعات، انما يشمل ايضا استحداث وسائل جديدة في الانتاج، تحسين اداء المعدات والآلات، تحسين نظم الادارة والتنظيم، تحسين نظم التدريب، وتقليل الفاقد اثناء عملية الانتاج، لذلك يصعب فصل التقدم الفني عن عناصر الانتاج الاخرى على أساس أنه متضمن داخل هذه العناصر، ثم أنه له دور كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من النمو الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة[١].

ث-الموارد الطبيعية: تمثل قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع احد العوامل الرئيسة لرفع معدل النمو الاقتصادي، ومثال على ذلك توافر المياه والارض الصالحة للزراعة والغابات والأنهار ومصادر الطاقة الطبيعية كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، فاذا استطاعت الدول استغلالها بالشكل الصحيح والامثل فأنها تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

---

(٣) قابن بن براهيم الحبيب ، مبادى الاقتصاد الكلي ، ط٤ ، . الرياض ، ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ ،ص٤٧٣

[١] المصدر السابق نفسه ، ص٤٧٤

ثالثاً. السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٥- ٢٠١٧)

١. طبيعة السياسة النقدية في العراق

تخدم السياسة التي ينتهجها البنك المركزي العراقي لأدوات السياسة النقدية في تعزيز قدرة المصارف في ادارة السيولة قصيرة الامد، ويوجه البنك المركزي العراقي السياسة النقدية المطلوبة (والتي يمكن ان تُقيّم وفق متغيرات وسطية متنوعة من ضمنها منحى العائد من الصرف ومقدار النمو في عرض النقد)، اما بخصوص القدرة على ادارة السيولة فان ادوات سياسة النقد المتبناة من قبل البنك المركزي ينبغي أن تعمل مع اسواق النقد والاوراق المالية الاخرى لايجاد نظام تسديد فعال يمنح المصارف الثقة في تلبية التزامات الدفع لديها وبكلف معقولة واكثر كلفة في توفير السيولة من خلال استخدام احتياجات اضافية كالنقد في الخزانات والارصدة مع البنك المركزي العراقي الزائدة عن حاجة متطلبات الاحتياطي القانوني[٢].

كما يساهم البنك المركزي من خلال وظيفته (عمليات السوق المفتوحة) في مبادلة الدولار بالدينار العراقي، ليس فقط لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الأجنبي فحسب، وانما ممارسته كسياسة نقدية للتدخل لاستقرار سعر الصرف وللسيطرة على مناسيب السيولة المحلية واحتواء النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية، وتوليد قوة طلب محلية متنوعة على السلع والخدمات الخارجية امام هشاشة التنويع الاقتصادي المحلي وتعاظم الانفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل اساس التضخم الناجم عن ضغوط الطلب الكلي، اذ لا تشكل مساهمة القطاع الزراعي والصناعي سوى ٥% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما جعل مزاد العملة الاجنبية وسيلة لامتصاص قوة الانفاق الحكومي المتولد من الريع النفطي ونقدية السوق واحتياجاتها الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الاجنبية عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص بوسائل واليات تحويل خاصة خلفها انعزال العراق عن العالم وانزواءه ضمن الفصل السابع الذي لايمكن ان يوفر كفاءة عالية في تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص إلا من خلال الدفع المقدم أو المباشر كبديل لوسائل تمويل التجارة الخارجية عن طريق الائتمانيات التجارية والاعتمادات لكون العراق يحظى بمخاطر ائتمانية عالية [١].

٢. التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في العراق :-

ان من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق في المرحلة الحالية تتمثل في إفرازات الواقع السياسي الذي يحد من فاعلية آثار الادوات النقدية على المتغيرات الاقتصادية والمالية المستهدفة، فضلاً عن التحديات الاخرى التي تشكلت في المرحلة السابقة نتيجة الحصار الاقتصادي

---

[٢] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥.

[١] مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز جمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١م ، ص١٢ ،.

والتطورات التي لحقته نتيجة التراكمات التي شهدتها البيئة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣[٢]، ومن اهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية كالاتي :-

أ. **الدولرة** : تُعد الدولرة واحدة من اهم التحديات التي تواجه صناع السياسة النقدية في البلدان النامية عموماً والعراق على وجه الخصوص، والتي تعني استخدام دولار الولايات المتحدة او عملة اجنبية لها قدرة الاحلال على العملة الوطنية في الوقت نفسه، وباستخدام السياسة النقدية المتشددة التي يعتمدها البنك المركزي العراقي في اطار استراتيجيته الرامية الى تحقيق الاستقرار، قد اظهرت ان النظام المالي المدولر اخذ يتجه نحو الانخفاض التدريجي وأن ظاهرة الدولرة الجزئية باتت اقل من السابق[٣].

وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق ودعم سعر صرف الدينار من قبل البنك المركزي، الا ان هذه الظاهرة لا زالت موجودة وان كانت بشكل اقل حدة كما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ ، وبالتأكيد فان سوء الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي يعد من ابرز العوامل التي تغذي هذه الظاهرة فضلا عن فتح باب التمويل الى الخارج تماشياً مع تحولات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق[٤].

ب. تنسيق السياستين المالية والنقدية : يعاني الاقتصاد العراقي من وجود حالة من عدم التناسق بين السياستين المالية والنقدية، وقد اتضحت هذه الحالة بشكل اكبر بعد تفاقم مشكلة التضخم الركودي واختلاف الحلول التي تبنتها كلاً من السلطتين النقدية والمالية، اذ ترى السلطة المالية ان معالجة الركود اولاُ هو الاهم، وتضعه هدفاً لها في هذه المرحلة، فيما تبدي السلطة النقدية ان معالجة التضخم هو الاهم.

ان مشكلة غياب التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية تُعد من التحديات الجديدة في ظل استقلالية السلطة النقدية الذي منحها لها قانون البنك المركزي الجديد، وعليه فأن البنك المركزي يجب أن يثبت أن استقلاليته هي خطوة ايجابية باتجاه تعزيز ومتانة الاقتصاد العراقي من خلال ايجاد قنوات اتصال مع وزارة المالية لتحديد الاهداف وتحقيقها [١] .

ت. تطور مؤشرات السياسة النقدية: اشار قانون البنك المركزي العراقي الى ان اهداف السياسة النقدية في العراق تتمحور في تحقيق الاستقرار النقدي، وادارة الموجودات الأجنبية، ورسم سياسة التمويل الخارجي، وتوفير الموارد المالية، ووضع الخطط الانتمائية، ومعالجة

---

[٢] باسم عبد الهادي، معطيات الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٣ معوقات النهوض والحلول المفترضة ، بحث غير منشور ص٦

[٣] مظهر محمد صالح، استراتيجة السياسة النقدية في العراق للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢ ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤ – ٢٨.

[٤] باسم عبد الهادي حسن مصدر سبق ذكره، ص٧.

[١] المصدر السابق نفسه، ص١٦

الأزمات النقدية والاقتصادية، وتعجيل النمو الاقتصادي، ومراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية الوسطية[٢].

واتجهت السياسة النقدية في العراق إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والمتوازنة في ظل استقرار اقتصادي مفترض، الا ان ذلك لم يتحقق كما يجب وذلك لان البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في ظلها السياسة النقدية لم تكن مهيأة لإنجاح الاهداف المطلوب تحقيقها في العراق خلال مدة البحث، ونستعرض تطور المؤشرات الرئيسية وكالآتي[٣]:

جدول (١)

مؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٥ _ ٢٠١٧)

السنوات	سعر الصرف (دينار لكل دولار)	عرض النقد M1* (مليار دينار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (%)**
١٩٩٥	١٦٧٤	٧٠٥٠٦٤	٣٨٧.٣١٠٨٤٧٨
١٩٩٦	١١٧٠	٩٦٠٥٠٣	-١٦.١١٧٣٢٥٨
١٩٩٧	١٤٧١	١٠٣٨٠٩٧	٢٣.٠٦٣١٩٩٦٨
١٩٩٨	١٦٢٠	١٣٥١٨٧٦	١٤.٧٦٨٧٧٣٥٦
١٩٩٩	١٩٧٢	١٤٨٣٨٣٦	١٢.٥٧٧٧٦٢٣٤
٢٠٠٠	١٩٣٠	١٧٢٨٠٠٦	٤.٩٧٨٩٦٢١٣٢
٢٠٠١	١٩٢٩	٢١٥٩٠٨٩	١٦.٣٧٤٠٨١٥
٢٠٠٢	١٩٩٦	٣٠١٣٦٠١	١٩.٣١٦٦٩٤٦
٢٠٠٣	١٩٣٦	٥٧٧٣٦٠١	٣٣.٦١٦٢١٠٦
٢٠٠٤	1462	١٠١٤٨٦٢٦	٢٦.٩٦١٩٠٦٨٢
٢٠٠٥	1478	١١٣٩٩١٢٥	٣٦.٩٥٩٤٨٠٩٢
٢٠٠٦	1396	١٥٤٦٠٠٦٠	٥٣.٢٤٧٧٨٦١٧
٢٠٠٧	1214	١٢٧٢١١٦٧	٣٠.٨٢٠٥٧٧٦
٢٠٠٨	1180	٢٨١٨٩٩٣٤	٢.٦٦٧٨٠٨٠٥
٢٠٠٩	1185	٣٧٣٠٠٠٣٠	-٢.١٩٤٤٤١٠٧
٢٠١٠	1185	٥١٧٤٣٤٨٩	٢.٤٤٤٥٩٥١٨١
٢٠١١	1217	٦٢٤٧٣٩٢٩	٥.٦٠٤٠٥١٤٤٣
٢٠١٢	1222	٦٣٧٣٥٨٧١	٦.٠٨٩٠٩٦٤١٦

[٢] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، النشرة السنوية ، ٢٠٠٣ ، ص٧

[٣] نصر صمود مزنان، مصدر سبق ذكره، ص٩٦

٢٠١٣	1222	٧٣٨٣٠٩٦٤	١.٨٧٩٤٩٨٠٠٧
٢٠١٤	1206	٧٢٦٩٢٤٤٨	٢.٢٣٥٩٧٤٠٧٩
٢٠١٥	1216	٦٥٤٣٥٤٢٥	١.٣٩٣٣٣٠٢٨٨
٢٠١٦	1303	٧٠٧٣٣٠٢٧	٠.٥٢٥٤٣٣٣١٢
٢٠١٧	1251	٧١١٦١٥٥١	٠.١٨٤٠٥٨٨٩٩

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

*عرض النقد بسنة أساس ١٩٩٣=١٠٠

* الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة اساس ١٩٩٣=١٠٠

١- سعر الصرف

شهد سعر الصرف ارتفاعاً ملحوظاً في عقد التسعينات حيث بلغ في منتصف العقد (١٩٩٥) إلى ما يقارب ١٦٧٤دينار للدولار الواحد، ولم يتغير الحال كثيراً خلال النصف الثاني من العقد اذ واصل سعر الصرف ارتفاعه المستمر ليبلغ قيمته ١٩٧٢دينار للدولار الواحد في عام ١٩٩٩ ، ثم واصل الارتفاع خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، فقد بلغ ١٩٣٦ دينار للدولار في عام ٢٠٠٣ ، فيما شهد عام ٢٠٠٤ انخفاضاً ملحوظاً في سعر الصرف للدينار اذ وصل الى ١٤٦٢ دينار للدولار الواحد ، وواصل الانخفاض الى أن وصل الى 1251 ديناراً في عام ٢٠١٧، وجاء هذا الاستقرار الكبير في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة لفاعلية السياسات النقدية التي تركزت بعد عام ٢٠٠٣ على نافذة بيع العملة التي اثبتت فاعليتها بالرغم من الكلف المرتفعة لهذه السياسة.

٢- عرض النقد

تزايد عرض النقد في العراق بشكل كبير ومستمر خلال المدة المبحوثه (١٩٩٥-٢٠١٧)، فخلال منتصف عقد التسعينات بلغ (٧٠٥٠٦٤) مليار دينار، وارتفع الى (١٠١٤٨٦٢٦) مليار دينار في عام ٢٠٠٤، ليبلغ نحو (٧١١٦١٥٥١) مليار دينار عام ٢٠١٧، ولكن هذا الارتفاع الكبير في عرض النقد لم يقابله معدلات مرتفعة من التضخم، ونعتقد أن السبب هو أن نسب عالية من المعروض النقدي تذهب الى الادخار السلبي (الاكتناز) التي لاتجد طريقها الى الاستثمار.

٣- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

عانى الاقتصاد العراقي من ارتفاع الارقام القياسية لأسعار المستهلك طوال عقد التسعينات والربع الاول من الالفية الجديدة نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ ومع الاستقلالية النسبية للسلطة النقدية فقد انخفضت تلك المعدلات بصورة كبيرة،

ففي الوقت الذي بلغ به الرقم القياسي لأسعار المستهلك نسبة (٣٨٧.٣١٠٨٤٧٨) في عام ١٩٩٥ انخفض الى نسبة (٠.١٨٤٠٥٨٨٩٩) في عام ٢٠١٧.

رابعاً. معدلات النمو في الاقتصاد العراقي:

سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً فيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ سجلت قبل ذلك التاريخ معدلات نمو سالبة في أغلب السنوات، وقد سجل غام ٢٠٠٤ أعلى معدل نمو بلغ قرابة (٥٤%)، ونعتقد أن السبب يعود الى رفع الحظر عن تصدير النفط العراقي الذي يشكل نسب تتراوح بين (٦٠%-٦٥%) من الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (٢)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٥ _ ٢٠١٧)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٥	٢.١٢٠	٢٠٠٧	١.٣٧٧٥
١٩٩٦	١١.٠٢٠	٢٠٠٨	٨.٢٢٨
١٩٩٧	٢١.٢٣٧	٢٠٠٩	٣.٣٧٩
١٩٩٨	٣٤.٨٥٧	٢٠١٠	٦.٤٠٢
١٩٩٩	١٧.٥٨٢	٢٠١١	٧.٥٤٦
٢٠٠٠	١.٤٠٦	٢٠١٢	١٣.٩٣٦٤
٢٠٠١	٢.٣٠٥	٢٠١٣	٧.٦٠٠
٢٠٠٢	٦.٩٠٠-	٢٠١٤	٠.٧٠٠
٢٠٠٣	٣٣.١٠٠-	٢٠١٥	٢.٤٧٧
٢٠٠٤	٥٤.١٥٧	٢٠١٦	١٣.٠٢٤
٢٠٠٥	٤.٤٠٠	٢٠١٧	٢.٠٧٣-
٢٠٠٦	١٠.١٥٨		

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

خامساً. قياس اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي

١. توصيف النموذج القياسي المستخدم.

سيتم قياس أثر السياسة النقدية في معدلات النمو في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام متغيرات (سعر الصرف، عرض النقد، الرقم القياسي لأسعار المستهلك) كمتغيرات مستقلة، ومتغير معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

المتغير	نوعه	رمزه
سعر الصرف	مستقل	ER
عرض النقد	مستقل	M1
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	مستقل	CPI
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	تابع	GDPG

أما طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية فهي كالاتي:

أ. هنالك علاقة موجبة بين عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ب. هنالك علاقة موجبة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل نمو الناتج الملحي الاجمالي.

ت. هنالك علاقة موجبة بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

٢.صياغة النموذج رياضياً :-

$$GDPG=\beta_0+ \beta_1 ER+\beta_2 M1+\beta_3 CPI + u_t$$

حيث إن :-

GDPG : معدل نمو النتاج المحلي الإجمالي.

ER: سعر الصرف.

M1: عرض النقد.

CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

β_0: الكمية المستقلة من الناتج الملحي الاجمالي التي يجب ان تتوفر حتى لو كانت المتغيرات المستقلة تساوي صفراً.

β_1 : معامل عرض النقد

β_2 : معامل الرقم القياسي لأسعار المستهلك

β_3 : معامل سعر صرف الدينار العراقي

Ui= حد الخطأ

٣. تقدير النموذج

سيتم الاعتماد على حزمة برنامج EVIEWS 9.5 في تقدير النموذج وكالاتي:

أ. استقرارية السلاسل الزمنية: غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقديرها، ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار، ومعرفة درجة تكاملها، من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، وفد استخدمنا اختبار ديكي–فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller) لهذا الغرض.

وكانت نتائج الاستقرارية موضحة في الجدول (٢) إذ تبين أن سلسلتي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و الرقم القياسي لأسعار المستهلك) كانت مستقرتان عند مستواهما، أما سلسلتي (عرض النقد وسعر الصرف) فاستقرتا عند الفرق الاول.

جدول (٢)

نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

		UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
	Null Hypothesis: the variable has a unit root					
					At Level	
	CPI	M1	ER	GGDP		
	–٢٤.٨٤٢١	٠.٢٤٦٠	–١.٤٨٠٩	–٥.١٧٥٨	t–Statistic	With Constant
	٠.٠٠٠٠	٠.٩٦٩٣	٠.٥٢٤٢	٠.٠٠٠٤	***Prob.***	
	***	n0	n0	***		
	–١.٧٥٢٣	–١.٧٩١١	–٣.٤٦٤٢	–٥.٢٥٠٥	t–Statistic	With Constant & Trend
	٠.٦٩١٠	٠.٦٧٤٣	٠.٠٧٤٢	٠.٠٠١٨	***Prob.***	

	n0	n0	*	***		
	–١٩.٢٤٤٧	١.٩٠٢٤	–٠.٧٥٧٥	–٤.١٤٧٣	t–Statistic	Without Constant & Trend
	٠.٠٠٠١	٠.٩٨٢٩	٠.٣٧٦٦	٠.٠٠٠٢	***Prob.***	
	***	n0	n0	***		
				At First Difference		
	d(CPI(	d(M1(	d(ER(	d(GGDP(		
	–٣٩.٩١٤٣	–٣.٤٣٧٧	–٥.٥٢٩٥	–٨.٠١٣٥	t–Statistic	With Constant
	٠.٠٠٠٠	٠.٠٢١١	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٠	***Prob.***	
	***	**	***	***		
	–٣٦.٧٥٢٥	–٣.٣٩٤١	–٥.٥٣٨١	–٧.٨٠٥٣	t–Statistic	With Constant & Trend
	٠.٠٠٠٠	٠.٠٧٩٢	٠.٠٠١١	٠.٠٠٠٠	***Prob.***	
	***	*	***	***		
	–٤١.٥٨٣٢	–٢.٨٠٠٢	–٥.٧٠٤٢	–٨.٢٢٤١	t–Statistic	Without Constant & Trend
	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٧٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	***Prob.***	

	١	٥	٠	٠		
	***	***	***	***		
					Notes:	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
			b: Lag Length based on SIC			
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

من الممكن الان استخدام نموذج الابطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) بسبب أن متغيرات النموذج بعظها استقر عند مستواه والبعض الاخر استقر عند الفرق الاول، وقبل تطبيق النموذج ينبغي معرفة الابطاء الزمني المناسب من خلال اختبار (Lag Order Selection Criteria) الموضح في الجدول (٣)، إذ حددت معايير (AIC, SC, FPE, LR) أن فترة الابطاء المثلى هي الفترة الاولى.

جدول (٣)

اختبار اختيار فترة الابطاء المثلى

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
٦٦.٩٩١١٧	٦٧.١٥١٤٤	٦٦.٩٥٢٣٠	١.٤٠ e+24	NA	-٦٦٥.٥٢٣٠	٠
٦٢.٥٢٢٧٣	٦٣.٣٢٤٠*٩	٦٢.٣٢٨٣٦	١.٤٤ e+22*	٩٣.٣٥٩١*٢	-٦٠٣.٢٨٣٦	١
٦٢.٥٢٣٥٧	٦٣.٩٦٦٠١	٦٢.١٧٣٦٩	١.٥٦ e+22	١٩.٣٠١٣٥	-٥٨٥.٧٣٦٩	٢
٦١.٩٢٦٢*٨	٦٤.٠٠٩٨٠	٦١.٤٢٠٩*٠	١.٥١ e+22	١٦.٤٦٩٥٢	-٥٦٢.٢٠٩٠	٣

بعد معرفة فترة الابطاء المثلى وقبل تطبيق النموذج ينبغي التأكد من خلو النموذج من مشكلتي الارتباط الخطي عن طريق تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، وعدم ثبات

التباين (Heteroskedasticity) عن طريق اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) وقد تبين خلو النموذج من تلك المشكلتين وكما هو موضح في الجدولين (٤، ٥).

جدول (٤)

نتائج اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
٠.٤٧٥٥	Prob. F(1,16)	٠.٥٣٤٠١٣	F-statistic
٠.٣٩٩٣	Prob. Chi-Square(1)	٠.٧١٠٥٥٣	Obs*R-squared

جدول (٥)

نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey			
٠.٠٣٤١	Prob. F(4,17)	٣.٣٤٤٦٨٤	F-statistic
٠.٠٤٦٠	Prob. Chi-Square(4)	٩.٦٨٨٧٥٨	Obs*R-squared
٠.٠٤٠٧	Prob. Chi-Square(4)	٩.٩٨٢٧٣٩	Scaled explained SS

ويوضح الجدول (٦) نتائج اختبار (ARDL) والذي أوضح الاتي:

١. إن معامل التحديد (R^2) بلغ (٩٠%) وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (عرض النقد، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وسعر الصرف) تفسر بحدود (٩٠%) من التغيرات الحاصلة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.
٢. إن اختبار (t) كان معنوياً لكل متغيرات النموذج عدا سعر الصرف وعرض النقد عند فترة الابطاء الاولى.
٣. إن احصائية (F) كانت معنوية بنسبة (١%).

جدول (٦)

نتائج اختبار نموذج (ARDL)

	Dependent Variable: GGDP

		Method: ARDL		
	Sample (adjusted): 1999 2017			
Included observations: 19 after adjustments				
Dynamic regressors: CPI DER DM1				
Prob *.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.١٢٩٣	-٢.٠٧٧٥٠٣	٠.٣٣١٩١٧	-٠.٦٨٩٥٥	GGDP(-1)
٠.٠٣٢٢	-٣.٧٩٢٢٠١	٠.٥٢٩٥٥٠	-٢.٠٠٨١٦	CPI
٠.٠٣١٢	٣.٨٣٩٥٩٤	١.١٣١٦١٤	٤.٣٤٤٩٣٩	CPI(-1)
٠.١٠٧٠	٢.٢٧٩٢٣٦	٠.٠٦٣٦١٠	٠.١٤٤٩٨٢	DER
٠.٢٨٥٦	-١.٢٩٦٢٤٥	٠.٠٤١٨٤٨	-٠.٠٥٤٢٤	DER(-1)
٠.٠٧٤٢	-٢.٦٩٢٩١٠	١.٠٦E-06	-٢.٨٦E-06	DM1
٠.٩٣٨٣	٠.٠٨٤٠٤٤	٦.٨٠E-07	٥.٧١E-08	DM1(-1)
٠.٣٣٨٣	١.١٣٦٤٠٧	٧.٨٧١٧٨١	٨.٩٤٥٥٤٧	C
٥.٩٢٦٥٧٤	Mean dependent var		٠.٩٠٩٦٤٠	R-squared
١٥.٧٣٩٦٨	S.D. dependent var		٠.٤٥٧٨٤٢	Adjusted R-squared

٧.٥٧٦٤٣٢	Akaike info criterion	١١.٥٨٩٣٤	S.E. of regression
٨.٣٧١٧٤٩	Schwarz criterion	٤٠٢.٩٣٨٣	Sum squared resid
٧.٧١١٠٣١	Hannan-Quinn criter.	-٥٥.٩٧٦١	Log likelihood
٢.٠٧٤١٦٤	Durbin-Watson stat	١٢.٠١٣٣٧	F-statistic
		٠.٣٠٩٩٢٩	Prob(F-statistic)

سادساً. النتائج:

١. اظهر البحث قوة تأثير الرقم القياسي لأسعار المستهلك على في الناتج الملحي الاجمالي.
٢. العلاقة العكسية بين متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي .
٣. غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يؤثر بصورة سلبية على تحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي .
٤. واجهت السياسة النقدية خلال مدة الدراسة تحديات وصعوبات في ظل ظاهرة الدولرة والتي تعيق عملية تفعيل استخدام الادوات الجديدة والتي شكلت ضغوطا على السياسة النقدية

ثامنً. التوصيات:

١. يجب ان يكون هنالك تنسيق بين السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
٢. دعم اجراءات البنك المركزي في توفير احتياطات اجنبية متنوعة والتقليل من الاعتماد على الدولار فقط كعملة احتياطية والسعي لتشكيل سلة عملات تحتوي على العملات الأجنبية كاليورو والين والباون والذهب، وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر صرف الدولار في البورصات العالمية والسعي الى تنويع العملات الأجنبية.

المصادر

١. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق، دار الصف للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان، الاردن، ٢٠١٠.
٢. هيل عجمي الجنابي ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنش، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
٣. فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المؤلف للنشر، الطبعة الرابعة ، الرياض ،٢٠٠٠.
٤. حمد صالح، السياسة النقدية في سورية ، دار الرضا للنشر ، ط١ ، دمشق، ٢٠٠٥ .
٥. محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية، الطبعة الاولى، دمشق، دار الرضا للنشر٢٠٠٥.
٦. نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار الصفاء، الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٩.
٧. اكرم حداد ومشهور مذلول ، النقود والمصارف ، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٦.
٨. محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ٢٠٠٧.
٩. قابن بن براهيم الحبيب ، مبادى الاقتصاد الكلي ، ط٤ ، . الرياض ، ٢٠٠٠.
١٠. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥.
١١. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز جمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.
١٢. باسم عبد الهادي، معطيات الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٣ معوقات النهوض والحلول المفترضة ، بحث غير منشور.
١٣. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، النشرة السنوية ، ٢٠٠٣.